فيما تتفاقم معاناة المواطن نتيجة تدهور العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ومشتقات النفط..

انهيار القدرة الشرائية وانعكاسها على المستهلكين والتجار

كيف أصبح راتب الموظف لا يسد حاجات الأسرة الأساسية؟

ما أسباب صمت الحكومة عن هذه المعاناة؟

ما علاقة تجويع وتركيع شعب الجنوب بهدف استعادة دولته؟

كم كان يوفر راتب المواطن من الضروريات وكيف صار اليوم؟

«الأمناء» استطلاع/ مريم بارحمة:

تتفاقم معاناة المواطنين بالعاصمة عدن وباقي محافظات الجنوب نتيجة تدهور العملة المحلية أمام العملات الأجنبية, مما تسبب في ارتفاع مستمر ومهول في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والمشتقات النفطية, مع انخفاض مستوى دخل الفرد الشهري واليومي نتيجة فقدان العملة المحلية 80% من قيمتها, قاد إلى تدهور المستوى المعيشي للمواطنين, وأزمة اقتصادية انعكست سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك، فالأسعار لم تعد بإمكانيات المواطن.

كل تلك المعاناة يقابلها صمت مطبق من قبل حكومة الشرعية لإذلال وتجويع وتركيع الشعب الجنوبي ليحيد عن هدفه وحقوقه المشروعة.

ونسلط الضوء أكثر، في هذا الاستطلاع، على القدرة الشرائية للمستهلك بالعاصمة عدن ومحافظات الجنوب، من خلال معرفة مقدار راتب المواطن الذي يوفر الضروريات من المواد الغذائية والاستهلاكية سابقا، وكم صار يوفر اليوم، خصوصا وأن الأسعار لم تعد في إمكانيات المستهلك، وما أسباب تدهور القدرة الشرائية للمستهلك، وكيف يقيم التجار انهيار القدرة الشرائية على مستقبل تجارتهم، وما الحلول الناجعة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية.

والقدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يسعى الفرد لشرائها وفقا لمقدار دخله الشهري أو السنوي.

انهيار العملة وغياب الرقابة

بدايتنا كانت مع د.حسين الملعسي أستاذ الاقتصاد الدولي المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حيث قال: "الأسباب الرئيسية لتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين يمكن إيجازها في ثبات الأجور والمرتبات والدخل للمستهلكين بشكل عام منذ فترة ما قبل الحرب وعدم مواكبتها للتغييرات في أسعار السلع, وضعف النشاط الاقتصادي بسبب الحرب وتوقف الاستثمار العام والخاص, والبطالة الواسعة وزيادة الفئات العاطلة عن العمل, وانهيار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وهو سبب رئيسي، حيث أصبح راتب الموظف لا يسد حاجات الأسرة الأساسية, وعدم الالتزام بدفع رواتب الموظفين وبالتالي عجز الموظف عن شراء الغذاء الضروري لاستمرار الحياة, ارتفاع أسعار السلع بشكل جنوني وغياب الرقابة على الأسواق من قبل جهات الاختصاص".

وحول تأثير ضعف القدرة الشرائية على مستقبل التجار وتجارتهم يوضح د.الملعسي أنه: "سيؤدي ذلك إلى ضعف المبيعات وتكدس السلع في المخازن, وستنتهي صلاحية بعض السلع الغذائية وتتلف ويتكبد التجار خسائر باهظة, وستؤدي ضعف القدرة بسبب ضعف الدخل إلى عدم القدرة على السداد من قبل المستهلكين لتجار المفرق ومن ثم لا يستطيع تجار المفرق من السداد لتجار التوزيع والجملة ويتسبب في سلسلة غير متناهية من الإفلاسات, وسوف يتسبب كل ما ذكر في ركود اقتصادي, وتوقف عجلة الإنتاج والتجارة وانتشار الفقر والمجاعة واضطرابات خطيرة تهدد الأمن المجتمعي".

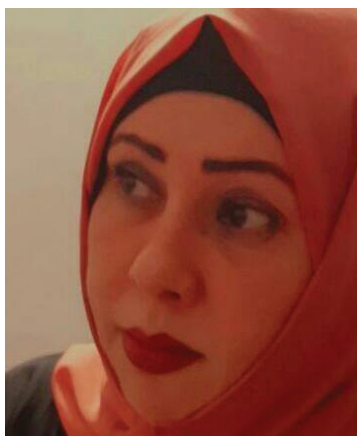

ويقترح د.الملعسي الحلول المتاحة والضرورية: "وقف تدهور سعر صرف العملة المحلية, وصرف الأجور والمرتبات في وقتها وبأسرع وقت ممكن, وتحريك الأجور والمرتبات والدخول بشكل عام لتتناسب مع ارتفاع الأسعار, ودعم السلع الغذائية والأدوية وثبات أسعارها حتى يتمكن الناس من البقاء على قيد الحياة, وقف الحرب فورًا وإحلال السلام".

تعديل استراتيجية الأجور

فيما تقول د.ليبيا عبود صالح باحويرث, نائب العميد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا جامعة حضرموت: "أسباب تدهور القدرة الشرائية في الأسواق أن ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في السوق أدت إلى تراجع مستوى الاستهلاك للمواطنين إلى أدنى المستويات، حيث برز ذلك من خلال تكدس البضائع, وتدني مستوى الطلب على السلع المستوردة والخدمات, والذي كان من أهم أسبابه غياب دور الدولة في تبني عمليه الاستيراد والذي أدى إلى انتقال الدور إلى القطاع الخاص وهذا الأخير يمكن الاعتماد عليه

كيف يقيم التجار انهيار القدرة الشرائية على مستقبل تجارتهم؟

مؤقتا لأنه سيربط المواطن بالأسعار العالمية والضرائب والجمارك وغيرها، وحينها يتوجب تدخل الدولة من خلال ضبط الأسعار وخصوصا للسلع الأساسية, ووضع الضوابط للأسعار أو تترك للتعويم أو الخيار الآخر تعديل استراتيجية الأجور لمواكبة الارتفاع المستمر".

وتضيف: "قد يفسر البعض بأن الارتفاع ناجم عن ارتفاع أسعار الصرف والذي برز أيضا من خلال زيادة الطلب على العملة الصعبة وخصوصا من قبل التجار الذين فرض عليهم غياب دور البنك المركزي في توفير العملة الصعبة إلى البحث عن أماكن الصرافة لاستمرارية القيام بمهام الاستيراد وتبعاته وتغطية عجز الريال اليمني، إلا أن هذا بدوره أدى إلى ارتفاع الأسعار لتقييم سعر السلعة بالعملة الصعبة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية نظرا لدخل الفرد بالريال اليمني".

وأشارت إلى أن "توالي المساعدات ومساهمة الدول المانحة - التي كان بالإمكان رفد اقتصاد الدولة بها - إلا أنه لا يتم توظيفها بشكل أمثل وخصوصا عدم الالتزام بسعر محدد من البنك المركزي على سعر الريال اليمني من الانهيار وتوجيه الإيرادات، لكن علينا معالجة الأمر من كل النواحي، بحيث لا يزيد العرض نتيجة انخفاض القوة الشرائية؛ لأن ذلك سيعرض المنتج للخسارة وكذلك لا يتأثر المواطن المغلوب على أمره من خلال فرض تسعيرة على المواد الأساسية وصلت في أغلب الأحيان بالعملة الصعبة أو ما يعادلها بسعر الصرف، وهذا انعكس سلبا على المنتجات المعروضة".

وترى د.ليبيا أن "أهم المعالجات قيام البنك المركزي اليمني بالدور المنوط به في عملية الاستيراد, وتحديد سعر الصرف وإعادة التقييم لاستراتيجية الأجور بما يتواكب مع متطلبات السوق".

عدم ثبات الصرف وانتشار البطالة والجهل

ويتحدث الأستاذ سليمان حيمد القفيل، مدير عام القفيل إخوان للكمبيوتر فرع عدن، قائلاً: "القدرة الشرائية في الوقت الحالي انخفضت بشكل كبير جدا، خاصة من قبل الأفراد, الآن زبائننا أغلبهم من المؤسسات، أما الأفراد والطلاب فهم قلة بنسبة تزيد عن 50% لأن تجارتنا في مجال الكمبيوترات تستهدف الطلبة في حين أغلب الطلبة أسرهم من ذوي الدخل المحدود، ولذلك انخفضت القدرة الشرائية بنسبة كبيرة نظرا لارتفاع صرف العملات الأجنبية أمام العملة المحلية والارتفاع العالمي في أسعار الإلكترونيات، وارتفاع أجرة النقل الدولي, وجائحة كورونا ومشاكل الطاقة".

ويضيف: "ومن العوامل زيادة التعرفة الجمركية, فقد زادت رسوم الجمارك بنسبة 100% في كل الموانئ الداخلية، وتعرفة الدولار تزايدت، ويوجد ارتفاع عالمي في النقل الدولي وأسعار البضائع، فهي عوامل كثيرة أدت إلى ارتفاع الأسعار، والعامل الرئيس عدم ثبات الصرف والعملة وانخفاض قيمة العملة المحلية، وكذلك الرواتب بالعملة المحلية». متسائلاً: "كيف رواتب الموظفين بالعملة المحلية (الريال اليمني) وعندما يشتري الأشياء والأدوات يطالب بالعملة الصعبة؟».

وأردف: "بالنسبة للكماليات منتهية ولا يوجد عليها إقبال؛ لأن الناس أصبحوا يشترون فقط الأساسيات الضرورية".

وحول انعكاس هذا على التجار ومستقبل تجارتهم يقول: "أسعار إيجارات المحلات ارتفعت، وتوجد خطط تقشف بعد فترة سنتخذها إذا ظل الوضع الحالي على ما هو عليه، منها تسريح بعض الموظفين مما يولد زيادة البطالة بالمجتمع وأيضا الطلاب والمدارس لن يشتروا الكمبيوترات، فالجهل سيسود بالمجتمع، والآن كل خمسة طلبة أو أربعة طلاب من طلبة الجامعة يشتركون في كمبيوتر واحد لعمل التصاميم ومشاريع التخرج؛ لأنه لا يستطيع كل طالب شراء كمبيوتر، كما أن الجبايات ستكثر، والمشكلة العظمى إذا استمرت الأوضاع في تدهور ستقوم ثورة الجياع وتلتهم الأخضر واليابس".

ودعا كل الجهات المعنية وذات العلاقة

ركود اقتصادي وإفلاس التاجر

أما الشيخ محمد علي حسين فضل، أحد أصحاب المحلات التجارية جملة بالعاصمة عدن، فيقول: «انهيار القدرة الشرائية تجعل التاجر في مواجهة صعبة مع الاستمرار بالتجارة، فقلة المبيعات وتقليص حجمها يعني تقليص عدد الموظفين والاستغناء عن عدد من المخازن وبالتالي إلى بطالة, وانتهاء صلاحية بعض المواد الغذائية وخاصة الكماليات الغذائية, وركود اقتصادي سوف يعاني منه التاجر على مدى سنوات, وقد يؤدي إلى إفلاس بعض التجار, كما تقل المساهمات المجتمعية للتاجر الذي تعود في السنوات الماضية على دعم بعض الفئات من المجتمع، وهذا بسبب ارتفاع أجرة النقل الدولي فقد كانت أجرة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء عدن 3000-2000 دولار والآن تصل إلى 14000 دولار, إضافة إلى أن مصانع الصين باتت تعمل 15 يوما وتتوقف 15 يوما, لأن عندهم شح في الكهرباء".

الراتب لا يكفي للأساسيات

فيما تقول الأستاذة إشراق محمد عبده حنبلة، وهي موجهة وزارية بوزارة التربية والتعليم: "راتبي كنت أشتري منه المواد الغذائية اللازمة والتي تكفي لشهر كامل ويتبقى منه للكماليات والتصليحات وللسيارة والملابس وغيرها, لكن الآن الراتب لا يكفي شراء احتياجات البيت الضرورية من المواد الغذائية الأساسية كالأرز والدقيق وزيت الطبخ والعدس ومعجون الطماطم والحليب والسكر وأغذية الأطفال كحليب وسيريلاك الأطفال، هذه المواد الغذائية لا بد أن تدعمها الحكومة ببطائق التموين شهريا لكل أسرة حسب عدد أفرادها وبمبلغ لا يقل عن الـ(150) ألف ريال, كذلك يجب على الحكومة وضع قوانين للتجار بالبيع والشراء يعاقبون عليها إذا تم مخالفتها أو التلاعب بها، وعدم تناسب الراتب مع الأسعار المرتفعة يوميا للمواد الغذائية وغيرها".

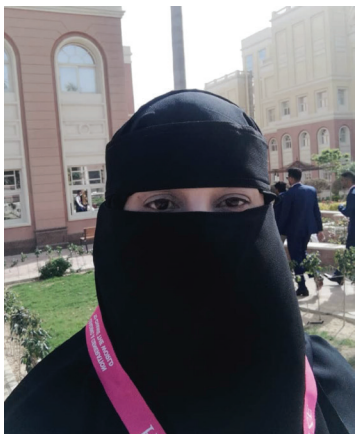

ما الحلول الناجعة للخروج من الأزمة الاقتصادية؟

صمت حكومة معين عبدالملك وعقمها

ويتحدث المقدم جلال علي أحمد الصبيحي من وزارة الداخلية: "حتى 2016م كان الراتب يغطي معظم متطلبات المنزل الشرائية - من الغذاء والملبس - الضرورية ومستلزمات الأطفال الدراسية وما يلي ذلك.. اليوم لا يغطي حتى الأساسيات من متطلبات الحياة اليومية".

ويضيف: "أسباب ذلك هي في استمرار الحرب وغياب الدولة والصراعات التي أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية, وصعوبة أداء مؤسسات الدولة وانهيار العملة وارتفاع الأسعار، يقابل ذلك فساد الهيئة الإدارية للبنك المركزي وعدم قدرتها على ضبط السوق المصرفية وصمت حكومة معين عبدالملك وعقم دولته".

رفع الظلم والمعاناة

وتؤكد التربوية الأستاذة عواطف اليافعي أن "الراتب وحجمه أصبح يزيد الموظف تخلفاً وتراجعاً وبؤساً, كنا نطالب برفع الأجور وأصبحنا نطالب برفع الظلم والمعاناة عن كاهل الموظف, بسبب تدهور العملة وتدهور حال الموظف إلى أبعد الحدود".

وتحكي معاناتها قائلة: "أنا تربوية خدمتي 16 عاماً وراتبي 76 ألف ريال يمني, لا يكفي في سد احتياجاتي الأساسية أنا وابنتي الوحيدة مع ارتفاع الأسعار, تتراكم علي الديون, بكل صراحة لا يبدو هناك نور في نهاية النفق".

ارتفاع فاحش بأسعار أبسط المشتريات

وفي الختام، تقول الأكاديمية الأستاذة نسرين علي صالح البغدادي: "الراتب كان يغطي ثلاثة أرباع متطلبات الشراء بحسب الراتب الذي أستلمه والدرجة التي أشغلها، أما حاليا فأصبح الراتب يغطي أقل من نصف الاحتياج للارتفاع الجنوني والصادم بالأسعار التي أنهكت عاتق الدخل بل أودت به كليا".

وأضافت: "نحن اليوم نشهد تدهورا حادا للعملة المحلية وارتفاعا بالعملة الأجنبية مما ترتب عليه ارتفاع طاغ وفاحش لأسعار أبسط المشتريات التيً تؤمن أبسط متطلبات العيشة الكريمة للفرد, بالإضافة إلى الدخل الشهري الذي يُعد أبسط من أن يؤمن العيشة والشراء لمتطلبات الحياة التي أصبح المواطن يدفع ويلاتها ويعاني الأمرين، ناهيك عن بعض الأفراد الذين لا يمتلكون الدخل الشهري الكافي ولا ممن يستلمون رواتب شهرية تعينهم على صعوبة الحياة".

وتؤكد أن "أسباب تدهور القدرة الشرائية للمواطن هو ارتفاع العملات الأجنبية يوميا وانخفاض عملتنا الريال اليمني, كذلك عدم دعم الدولة أو الحكومة للمواد الغذائية الأساسية، وقد تركنا شراء الكماليات إلا عند الضرورة بالمناسبات.. طبعا في حالة المرض كان من الممكن أن نتعالج من الراتب ويبقي منه, الآن المرض يحتاج لمبالغ نضطر للاستدانة من المقربين".